العدد الرابع

مجلة إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE
ISSN 3085-5055

يوليوز 2025

أنوار التازي

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

Anouartazi88@gmail.com

الأداء الحكومي والعمل النيابي بالمغرب مقاربة تحليلية للعلاقة التواصلية

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية، مقاربة العلاقة التي تجمع السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، ليس فقط من حيث مبدأ الفصل بين السلط، بل أيضا البحث في خبايا وأسرار العلاقة التواصلية على أساس التكامل والتعاون كما هو منصوص عليه في دستور 2011.

إن تحليل العلاقة التواصلية بين الحكومة ومجلس النواب، تجد صدها في كون أعمال الجهاز التنفيذي والتنظيمي يخضع للمراقبة والتقييم من قبل نواب الأمة، بناء على مقتضيات دستورية أعطت للبرلمان صلاحيات واختصاصات مهمة للاطلاع بكامل أدواره. هذا التقاطع بين التنفيذي والتشريعي وإن كان على أساس التعاون والتضامن، إلا أنه في كثير من الأحيان يعيش إشكالات واكراهات تبرز على مستوى الواقع والممارسة، وتتحول هذه العلاقة بين السلطتين من التكامل إلى سجال سياسي ينتهي بالصخب، وبالتالي ابتعاد البرلمان عن أدواره الدستورية ودخول الحكومة في حالة من الصمت السياسي والاعلامي.

ينبغي على الحكومة أن تبلور استراتيجية تواصلية مندمجة ومتكاملة لا ترتبط بظرفية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية خاصة، يشكل فيها التواصل المنتظم والمدروس آلية أساسية في التفاعل مع مكونات الرأي العام، والمؤسسات الدستورية الأخرى.

كلمات مفتاحية: الحكومة-العمل البرلماني-التواصل العمومي والمؤسساتي.

مقدمة:

يلعب التواصل دورا مهما سواء على مستوى الافراد أو الجماعات أو على صعيد المجتمعات أو المؤسسات أو التنظيمات المهنية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني، والحاجة إليه في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية والمجتمعية.

كان التواصل ومازال ضرورة ملحة للتفاعل بين الافراد والجماعات، وصورة من صور الحياة والتعايش الإنساني، ومع تطور المجتمعات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ظهرت تسميات ومصطلحات عديدة تعتبر بمثابة فروع لهذا العلم، حيث نجد مسميات كالتواصل السياسي والتواصل الإعلامي والتواصل التربوي والتواصل المؤسساتي، والتواصل الرقمي أو التفاعلي الذي ارتبط بظهور وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة مع الثورة الرقمية.

ارتبط التواصل المؤسساتي، كأداة ضرورة بحسن سير المؤسسة واستمرارها وكيفيات تواصلها، وجزء لا يتجزأ من المجتمع وهي نموذج مصغر من العلاقات الاجتماعية، حيث يتفاعل داخلها أفرادها ويكونون علاقات فيما بينهم على اختلاف مستوياتهم، كما تتفاعل هذه المؤسسة بدورها مع محيطها الخارجي وتعقد شراكات مع مؤسسات أخرى وتنفتح على جمهورها من الرأي العام.

يعتمد الاتصال المؤسساتي، على قدرة المؤسسات والمنظمات على صياغة استراتيجية تواصلية وتوظيف الوسائل التواصلية المتاحة سواء التقليدية أو الحديثة في الترويج لبرامجها وتسويق أعمالها والدفاع عن منجزاتها من جهة، والتفاعل مع الأفراد والمنظمات المختلفة والتواصل معها من جهة أخرى. فبقدر نجاح التواصل المؤسساتي، تكون المؤسسة قادرة على نسج علاقات قوية وخلق مناخ منسجم ومتكامل ومتوازن ويعد شروط ومتطلبات كل تنظيم ناجح، ويقوي بيئة العمل المنتج السليم. أما في حالة ضعف التواصل المؤسساتي وغيابه، يكون سببا رئيسيا في تقويض عمل المؤسسة ويؤثر على سمعتها خارجيا وداخليا لدى الجمهور والرأي العام المتعامل معها أو المنظمات والمؤسسات الأخرى المترابطة بها، ويزيد من احتمالات الضعف أمام الاخطار التواصلية المحدقة بها.

يشارك هذا الاتصال الساري في المؤسسة في توجيه الافراد إلى مسارات العمل الصحيحة، ويؤثر في مدى اندفاعهم، ويعزز التماسك الاجتماعي للمؤسسات، ويوجد الحلول للعقبات والعوائق التي تحول دون التنسيق فيما

بينها، ويسهم في التخطيط السليم والعلاقات الانسانية، وينمي طاقات الموارد البشرية ضمن المؤسسات كافة، ما يؤدي في النهاية إلى تشكيل سمة إيجابية عامة تميز المؤسسات (الحكومة، البرلمان، القضاء، الأمن...)

يسعى الاتصال الحكومي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: تطوير القطاع الحكومي، وتشجيع التعاون الإيجابي والتنافس البناء، وتعميم مفاهيم الإبداع والتميز والجودة بين الأفراد والإدارات، وتوفير مرجعية لقياس التطور المحرز، وتحفيز موظفي الحكومة، وتلبية احتياجات المواطنين أو العملاء بشكل دقيق وسريع. وتتنوع طرائق الاتصال وأساليبه بين الافراد في نقل المعلومات والافكار بين قطاعات المؤسسة، غير أن اختيار أي أسلوب يتوقف على الظروف المتاحة في المؤسسة، وعلى نمط التعامل السائد فيها، وعلى نوع المادة المراد نقلها.

ويمكن القول إن استعمال أساليب متنوعة في وسائل الاتصال يكون أكثر نجاحا من استعمال أسلوب واحد، بمعنى أنه إذا صاحب الكلام عرض صور، أو إجراء تجربة، أو زيارة ميدانية، فإن ذلك يترك أثرا بالغا في نقل الرسالة إلى الاخرين، وتتنوع وسائل الاتصال الحكومي ما بين اتصال كتابي، واتصال شفهي، واتصال تكنولوجي، واتصال إلكتروني ورقمي.

إذا كانت علاقة التعاون والتكامل تلك التي تربط الحكومة كسلطة تنفيذية بالبرلمان كسلطة تشريعية، فإن الطبيعة التواصلية بين العمل الحكومي والأداء النيابي دائما ما تتميز بالتجاذب والتنافس وفي بعض الأحيان بالصراع التواصلي الإعلامي، خاصة عندما يتعلق الامر بقضايا اقتصادية واجتماعية تشغل بال الرأي العام والجمهور. وفي هذا السياق، يطرح الموضوع إشكالية أساسية يمكن التعبير عنها بسؤال عريض يتجلى في: **ما حدود العلاقة التواصلية بين العمل الحكومي والأداء النيابي بالمغرب، وما طبيعة هذه العلاقة والآليات المؤثرة فيها؟**

كما تبرز عن هذه الإشكالية المركزية العديد من التساؤلات الفرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- ما مفهوم التواصل المؤسساتي وأهمية بالنسبة للفاعلين الرسميين في العملية السياسية؟
2- ما مدى نجاح الحكومة والبرلمان في بناء علاقة تواصلية قائمة على التعاون والمراقبة؟
3- أي مكانة تحتلها الوسائط والقناة التواصلية الحديثة للارتقاء بالعمل الحكومي والأداء النيابي على حد سواء؟

سنحاول مقاربة هذا الموضوع والاجابة عن الأسئلة المطروحة وفق أربعة محاور:

المحور الأول:

التواصل المؤسساتي العمومي -الأهمية والأدوات-

يعتبر الاتصال المؤسساتي عملية يتم من خلالها تبادل الرسائل بين الأفراد التي تربطهم علاقات معينة على مختلف المستويات، وهذه الرسائل لا بد لها أن تتكيف مع متغيرات المحيط حتى تؤدي الغرض المطلوب منها على أكمل وجه، فالاتصال المؤسساتي يكتسي أهمية بالغة ذلك أن أي مؤسسة مهما كان نوع نشاطها تحتاج دوما إلى وجود عملية اتصالية فعالة يتم من خلالها نقل المعلومات اللازمة وتوفيرها وتبادلها بين مختلف الفاعلين في الحقل المؤسساتي، ويتم ذلك حسب نوعية الاتصال وأهميته في علاقته بالتخطيط وبعملية إصدار القرار والرقابة، وله مجموعة من الأهداف المرتبطة بالرأي العام والجمهور، وتتم هذه العملية بوسائل ونماذج متعددة داخل المؤسسة والتي تشكل أوجه الاختلاف في النشاط الذي تزاوله المؤسسات.

يشكل تواصل المؤسسات فرعا من الفروع الجديدة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والاتصالية وهناك عدة تعاريف لاتصال المؤسسات، حيث يعرفه روجرز بأنه عملية هادفة تتم بين طرفين أو أكثر لتبادل المعلومات والآراء للتأثير في المواقف والاتجاهات[1]. وهو كذلك إنتاج وتوفير تجميع البيانات والمعلومات الضرورية لاستمرارية العملية الإدارية ونقلها وتبادلها أو إذاعتها، بحيث يمكن للفرد أو الجماعة إحاطة الغير بأمور أو أخبار أو معلومات جديدة والتأثير في سلوك الافراد أو الجماعات أو التغيير والتعديل في هذا السلوك أو توجيهه[2].

تعرف ماري أيلان واستينالن، أن الاتصال المؤسساتي هو مجموع العمليات الاتصالية السارية تحت مفعول القوانين من أجل التعريف بها وتحسين صورتها[3]. كما يمكن تعريف الاتصال المؤسساتي بأنه تلك الوسائل التي تستخدمها المنظمة أو الهيئة أو الافراد الذين ينتمون إليها لتوفير المعلومات لباقي الأطراف الأخرى، هو تلك العملية التي بواسطتها يتم نقل المعلومات والخبرات وكل ما هو جديد داخل التنظيم الواحد، ويعتبر هذا النوع من الاتصال بمثابة الجهاز العصبي الذي يمكن للإدارة أن تحقق من خلاله عملية اتخاذ القرارات، وهو ذلك الاتصال المتواجد في المؤسسة وينحدر من

[1] عزي، عبد الرحمان. (1992). عالم الاتصال. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص. 19.
[2] حجازي، مصطفى. (1992). الاتصال في العلاقات الإنسانية والإدارية. ط 2. دار الطليعة. بيروت. ص. 19.
[3] Marie Helene, Westphalen. (1992). Le dictionnaire. Tréangle édition. Paris. P.103.

السلطات ويشارك في تسيير الأفراد بمعنى التأثير في دافعية الافراد والتماسك الاجتماعي للمؤسسة، وتستعمل في هذه الاتصالات العديد من الوسائل كالسجلات الداخلية ولوائح الإعلانات[4].

يعرف الاتصال المؤسساتي كعملية إرسال الرسائل والاشارات الموجهة للجماهير المختلفة، والتي تهدف أساسا تحسين صورتها وتقوية علاقاتها والترويج لمنتجاتها وخدماتها والدفاع عن مصالحها. وبشكل عام يوجد ثلاثة أنواع أساسية من الخطاب المؤسساتي وتتمثل في، خطاب السيادة ويعكس تعريفا للمؤسسة من خلال كفاءتها وتفوقها، وخطاب عن النشاط ويعكس تعريفا من خلال روح الخدمة ويشدد على فائدة المتلقي، وخطاب الاختصاص ويعكس تعريفا من خلال التزام المؤسسة وحرصها على إقامة عقد مع الطرف الذي وجه له هذا الخطاب[5].

يجب التمييز بين التواصل المؤسساتي العمومي الذي يسعى إلى اشراك المواطنين وتوفير المعلومات حول السياسات العمومية قصد تحسين معيشه اليومي، والتواصل السياسي الذي يهدف إلى تعزيز عمل الاحزاب السياسية والسلطات والموارد التي تدعمها. فيمكن تعريف التواصل العمومي أنه مجموعة من الأنشطة ومبادرات التواصل تناط مهمة أدائها لبعض المؤسسات العمومية والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وتقديم الخدمات العمومية. ويرتبط التواصل السياسي، بالنقاش السياسي والانتخابات في حين يعتبر التواصل العمومي أحد أركان الحكامة العمومية وأداة رئيسية لوضع السياسات وتقديم الخدمات العمومية.

يسعى التواصل العمومي أيضا من خلال مجموعة من الأدوات والوسائط، إلى تقاسم مستجدات السياسات العمومية مع سائر المواطنين والمؤسسات وذلك بشكل يتيح لهم تتبع ومراقبة السياسات والانخراط فيها مع فهم أمثل لرهانات التنمية[6].

---

[4] عواج، سامية. (2019). الاتصال في المؤسسة: المفاهيم-المحددات-الاستراتيجيات. ط 1. منشورات مركز الكتاب الأكاديمي، عمان. ص. 67.

[5] Liiane Demont. Alain Kempt. (2006). Communication Des Entreprises. 2eme édition. Armand colin édition. France. P. 322.

[6] دليل التواصل العمومي. (2019). دور التواصل ووسائل الإعلام من أجل حكومة أكثر انفتاحا. ص. 6. https://www.mmsp.gov.ma/sites/default/files/publications/GuideCommunicationPublique_09022021_Ar.pdf

يمكن أن تشجع جهود التواصل العمومي والمؤسساتي المشاركة في الحياة العامة سواء من قبل المواطنين أو الجماعات، انطلاقا من ثلاثة مستويات أساسية وهي:

1- المعلومات: ويتميز هذا المستوى بعلاقة من جانب واحد نتنج فيها الحكومة المعلومات وتبليغها إلى الأطراف المعنية، ويغطي هذا المفهوم إتاحة المعلومات والتدابير الاستباقية لنشر المعلومات والتواصل بشأنها مع الجماعات والافراد.

2- التشاور: ويمثل مستوى أكثر تقدمية لمشاركة المواطنين في الحياة العامة، وهو يتميز بعلاقة ثنائية تقدم من خلالها الأطراف المعنية ملاحظات إلى السلطات والعكس صحيح، ويعتمد التشاور على تعريف مسبق للموضوع أو القضية التي يطلب فيها تقديم الآراء والاقتراحات وأيضا المعلومات ذات الصلة.

3- الالتزام: وهو المستوى الذي تتاح فيه الفرصة والوسائل للأطراف المتدخلة بالتعاون في كافة المراحل سواء من حيث اعداد السياسات العمومية وأيضا صياغتها وتقديمها وتقييمها، وذلك للوقوف على مكان القوة والضعف في تنفيذ هذه السياسة وأثرها على أرض الواقع، بما يعزز المساءلة والتتبع.

للتواصل بشكل عام خمسة عناصر أساسية متداخلة ومتكاملة فيما بينها، ولا يتم الاتصال إلى بوجود هذه العناصر الأساسية وبشرط أن يكون بينهم تفاعل وتجاوب، وهذه العناصر هي:

1- المرسل: هو مصدر الرسالة والفاعل الرئيسي في تناقلها

2- الرسالة: هي المعلومات أو الأفكار أو الآراء التي يتم تناقلها بين أطراف الاتصال

3- وسيلة الاتصال: هي القناة التي يتم من خلالها إيصال الرسالة من المرسل إلى المستقبل

4- المستقبل: هو الطرف المعني بالرسالة حيث يقوم المستقبل بتحليل الرسالة وترجمتها إلى معاني مختلفة

5- التغذية الراجعة: استجابة المستقبل الفورية للرسالة[7].

تبرز أهمية التواصل المؤسساتي العمومي، في الأدوات الاتصالية الموظفة في تمرير الرسالة، وتتخذ هذه الأدوات أشكالا ومواصفات متعددة ومختلفة. فهناك التواصل الكتابي الذي يتطلب خبرة جيدة في التحرير والصياغة وغير مكلف

[7] عيساوي، الطيب. (2021). أهمية وسائل الاتصال في تعزيز الاتصال المؤسساتي الخارجي. عدد 12. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة. ص. 8.

وهو تواصل تقليدي كلاسيكي، وأيضا التواصل الشفهي، وهو تواصل مباشر وتفاعلي ويتميز أحيانا بعدم الطرق وقابل للتأويل والتحريف. كما نجد أيضا التواصل السمعي البصري، سهل الاستعمال وسهل التحكم، فعال يسهل تذكره، يفرض نفسه ولا ينبغي تجاهله، كما يتطلب إمكانات مادية كبيرة، والتواصل التفاعلي أو الالكتروني، ويتميز بالسرعة والتفاعلية والانية والانتشار، ومكلف من الناحية التقنية ويستهدف جمهورا واسعا وفئات عريضة.

هذا النوع الأخير من التواصل أحدث طفرة في مجال الاتصال العمومي المؤسساتي ونظمه وزاد من فعاليته وسرعته ونطاق انتشاره. ويشكل الإعلام الجديد أهم إنجازات الثورة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات التي شهدها العالم، فالتطور المذهل لشبكة المعلومات الدولية وانتشار التقنيات الحديثة للاتصال، وتزايد تطبيقاتها في مجال الاعلام والاتصال، ساهم في ظهور نوع جديد من الاعلام، وهو الاعلام الالكتروني المقروء والمرئي والمسموع الذي يعتبر ظاهرة إعلامية جديدة يتميز بسرعة الانتشار والوصول إلى أكبر عدد من الجمهور وبأقصر وقت ممكن وأقل تكلفة.

وبالرغم من أن الانترنت يمكن أن تضمن وتكفل فضاء للنقاش وتعمل كمجال عام وتسمح بالتعبير عن آراء كثيرة مختلفة، يرى البعض أن احتمال تكوين المجال العام على الشبكة، لا يجب أن يتم التعامل معه بمثالية، واعتباره قابل للتطبيق عمليا بدون أي انتقادات، فقد شكك العديد من الباحثين في إمكانية توفير المضامين المعلوماتية التي يساهم المستخدمون في إنتاجها مجالا عاما أكثر ديمقراطية على الانترنيت، لأن الوفرة المعلوماتية والكثافة التواصلية، قد تؤديان إلى فوضى تواصلية، تدفع الجمهور إلى المطالبة بسلطة ما تفرزه المعلومات التي تنهمر عليه، و تساعده في تفسيرها[8].

سعت التنظيمات السياسية والحزبية والنقابية، وغيرها من المنظمات، إلى الاستثمار في هذا النوع من التواصل لما له من مميزات وخصائص، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، حيث سارعت هذه التنظيمات إلى فتح حسابات رسمية لها على هذه المواقع، لمخاطبة الجمهور الواسع الذي يستخدم هذه الوسائط الرقمية والتواصل والتفاعل معه، كما شكلت هذه المواقع الاجتماعية منصات للأحزاب السياسية لحشد وتعبئة الرأي العام لصالحها خاصة في فترة الاستحقاقات الانتخابية.

[8] بن عمروش، لمشونشي. (2019). الاعلام الجديدة والمجال العام الافتراضي: دراسة في المفهوم والاطر النظرية. المجلد 4. (ع2). مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر: ص. 615.

المحور الثاني:

الحصيلة المرحلية للحكومة وتكسير الصمت الاعلامي

تعتبر الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة فرصة سانحة للتواصل مع الرأي العام، واطلاعه على ما تحقق من تعهدات الحكومة ومراحل تنفيذ برنامجها الحكومي الذي بموجبه حظيت بالثقة النيابية والتنصيب القانوني لها.

تشكل الحصيلة المرحلية للحكومة، مناسبة تواصلية للتفاعل مع المواطنين تجاه العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وغيرها من المواضيع المطروحة داخل المجال العام، كما تعتبر لحظة مساءلة برلمانية تجاه تنفيذ الحكومة لتعهداتها والتزاماتها الواقعة في البرنامج الحكومي.

يمثل تقديم الحصيلة المرحلية للحكومة المنصوص عليه دستوريا، فرصة سانحة لتقييم التحولات الهيكلية التي تعرفها البلاد، وبالتالي فإن هذه الحصيلة ليست مجرد وقفة لجرد الإجراءات المتخذة فقط، بل هي فرصة جماعية للوقوف على التقدم المرحلي المحرز قبل استكمال تنزيل الالتزامات المستقبلية، التي قطعتها الحكومة للمواطنين، والتواصل معهم والإجابة عن تطلعاتهم.

تجد هذه اللحظة التواصلية، أهميتها الدستورية انطلاقا من العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حيث تنص الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، على أنه: يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين[9].

تشكل لحظة تقديم وعرض الحصيلة المرحلية، مناسبة للحكومة باعتبارها سلطة تنفيذية، لتدارك أي نقص تواصلي، مع المواطنين من جهة، ونواب الأمة من جهة ثانية، حيث يحرص رئيس الحكومة أن يكون تقديمه لهذه الحصيلة

[9] الفصل 101 من دستور المملكة المغربية الصادر بالظهير الشريف رقم 91-11-1 في شعبان 1432 (29 يوليوز 2011).

أمام مجلسي البرلمان جد مؤثر ومقنع خاصة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتجاوز كل الاكراهات المرتبطة بمجال التنافس السياسي والحزبي بين الأغلبية والمعارضة.

تعمل الحكومة في تقديم حصيلتها على الاستعانة بكل الوسائل التواصلية المتاحة، للترويج لما تحقق من التزاماتها وتعهداتها، وتجعل من منصة البرلمان وهذه اللحظة الدستورية مناسبة لتكسير الصمت الإعلامي والتواصلي الذي قد يرافق أعضائها طيلة نصف الولاية الحكومية، وما يتطلبه التواصل الحكومي من اطلاع المواطنين على كافة المواضيع والقضايا المطروحة، والتفاعل معها في سياقات داخلية وخارجية تختلف باختلاف الظروف والأحوال.

يضع هذا التمرين التواصلي، الحكومة وأعضائها أمام تحدي أساسي يتجلى في إقناع ممثلي الأمة بالحصيلة المرحلية لعمل السلطة التنفيذية في مختلف القطاعات بما فيها الاجتماعية والاقتصادية، وفتح المجال لا سيما أمام المعارضة البرلمانية للتعبير على رأيها ومواقفها ومناقشة ما الذي تحقق من الالتزامات الحكومية وممارسة أدوارها الدستورية في مراقبة وتتبع ومساءلة الأداء الحكومي.

تعرض الحكومة حصيلتها المرحلة بتقديم أرقام ومعطيات وبيانات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وما تم انجازه طيلة نصف الولاية الحكومية والتقدم المحزم في تنفيذ التعهدات والالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، وبالتالي تكون فرصة مواتية للحكومة بتركيز تواصلها الفعال تجاه المواطنين وأعضاء البرلمان والعمل على ترويج منجزاتها وتسويق حصيلتها في شتى القطاعات والمجالات[10]. وتستغل الحكومة هذا الموعد الدستوري لتجعل من منصة البرلمان في إطار العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، نافذة تواصلية للتفاعل مع قضايا المواطنين وانتظاراتهم، وتجسيدا لمبدأ مراقبة العمل الحكومي الذي هو اختصاص حصري للبرلمان.

[10] حصيلة نصف الولاية الحكومية. (2021-2024). 30 شهرا من الانجازات. ص. 6.
https://alhoukouma.gov.ma/wp-content/uploads/2024/04/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9%D9%80%D9%80%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9pocketbookbilan_mi_mandat_224S.pdf

عرف التواصل العمومي بصفة عامة والتواصل الحكومي على وجه الخصوص في المغرب تغيرات سريعة ومتعددة طبعت آليات العمل الخاصة به. وإذا كان التواصل العمومي يرتكز على مبدأ إتاحة المعلومات للمواطنين، فإنه يتخطى اليوم هذا النطاق إلى حد كبير ليشمل الرهانات ذات الصلة بإشراك المواطنين وتعبئتهم في الحياة العمومية. من هذا المنطلق، لم يعد مجالَ عمل مسؤول التواصل العمومي يقتصر على إعطاء المعلومات، بل أصبح يشمل الإنصات إلى الفاعلين المعنيين على الصعيدين الداخلي والخارجي والتحاور معهم. وتوعية كافة الجهات الحكومية الفاعلة بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها للتواصل العمومي أن يتحول إلى أداة لصياغة السياسات العمومية وتحسين الشفافية وزيادة دعم المواطنين لعملية وضع سياسات جديدة.

يسعى التواصل العمومي أيضا من خلال مجوعة من الأدوات والوسائط، إلى تقاسم مستجدات السياسات العمومية مع سائر المواطنين والمؤسسات، وذلك بشكل يتيح لهم تتبع ومراقبة السياسات العمومية والانخراط فيها، مع فهم أمثل لرهانات التنمية آنيا وآفاقه مستقبلا. ويمكن أن يكون التواصل العمومي أيضا أداة لتحقيق الالتزام الجماعي، إذ من شأنه أن يسهل الانخراط في عملية وضع السياسات العمومية وتعزيز دعم المواطنين لها. وبذلك، فإنه يستجيب لعدة طموحات وهي: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص السياسات العمومية، وتسليط الضوء على فعالية الإجراءات الحكومية، خدمة الصالح العام، وتشجيع مشاركة المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية، وتحسين توافر المعلومات وإمكانية الحصول عليها، والحث على تغيير السلوكيات بغية تطبيق أمثل للقوانين والإصلاحات، وتحسين جودة الخدمات العمومية ووضع وتنفيذ السياسات العمومية[11].

تتخذ العلاقة التواصلية بين الحكومة والبرلمان، أشكالا متعددة فإضافة إلى تقديم الحصيلة المرحلية للحكومة أمام مجلسي البرلمان، والاسئلة البرلمانية والجلسات العامة كشكل من أشكال التواصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، هناك أيضا التصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة ومناقشة مشروع قانون المالية السنوي باعتبارهما محطتين أساسيتين

[11] دليل التواصل العمومي. (2019). دور التواصل ووسائل الإعلام من أجل حكومة أكثر انفتاحا. ص. ص. 6-4.
https://www.mmsp.gov.ma/sites/default/files/publications/GuideCommunicationPublique_09022021_Ar.pdf

تعمل من خلالهما الحكومة على التواصل مع ممثلي الامة والمواطنين واطلاعهم على كافة المستجدات والتفاعل مع المواضيع والقضايا الراهنة.

ينص الفصل 68 من الدستور على أنه "يعقد البرلمان جلسات مشتركة بمجلسيه، وعلى وجه الخصوص في الحالات التالية: -افتتاح الملك للدورة التشريعية في الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، والاستماع إلى الخطب الملكية الموجهة للبرلمان، -المصادقة على مراجعة الدستور وفق أحكام الفصل 174، -الاستماع إلى التصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة، -عرض مشروع قانون المالية السنوي، -الاستماع إلى خطب رؤساء الدول والحكومات الأجنبية. كما يمكن لرئيس الحكومة أن يطلب من رئيسي مجلسي النواب والمستشارين عقد اجتماعات مشتركة للبرلمان، للاستماع إلى بيانات تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما.

تنعقد الاجتماعات المشتركة برئاسة رئيس مجلس النواب. ويحدد النظام الداخلي للمجلسين كيفيات وضوابط انعقادها. علاوة على الجلسات المشتركة، يمكن للجان الدائمة للبرلمان، أن تعقد اجتماعات مشتركة للاستماع إلى بيانات تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما، وذلك وفق ضوابط يحددها النظامان الداخليان للمجلسين[12].

كما تنص المادة 262 من النظام الداخلي لمجلس النواب في بابه الثاني المتعلق بالتصريحات والبيانات أمام مجلس النواب، أن البرلمان يعقد جلسات أخرى مشتركة تخصص للاستماع إلى التصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة، وخطب رؤساء الدول والحكومات الأجنبية، البيانات التي يقدمها رئيس الحكومة والتي تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما.

كما تنص المادة 263 من النظام الداخلي لمجلس النواب، أن الجلسات المذكورة تنعقد بناء على جدول أعمال محدد، باتفاق بين مكتبي مجلسي البرلمان، ويترأس الجلسات المشتركة رئيس مجلس النواب ويحضر إلى جانبه رئيس مجلس المستشارين. وتجري أشغال هذه الجلسات كما يلي:

1-بالنسبة للتصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة: يوجه رئيس الحكومة إلى رئيسي المجلسين طلبه الرامي إلى تقديم تصريحات أمام مجلسي البرلمان مشفوعا بالإعلان عن موضوعها أو يكتفي بتقديم الطلب عند الضرورة.

[12] الفصل 68 من دستور المملكة المغربية الصادر بالظهير الشريف رقم 91-11-1 في شعبان 1432 (29 يوليوز 2011).

2-بالنسبة للبيانات التي تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما: يوجه رئيس الحكومة إلى رئيسي المجلسين طلبه الرامي إلى تقديم بيانات أمام مجلسي البرلمان مشفوعا بالإعلان عن موضوعها.

يعقد رئيسا المجلسين اجتماعا مشتركا يخصص لتحديد تاريخ انعقاد كل جلسة مشتركة مخصصة للاستماع للتصريحات أو البيانات التي يرغب رئيس الحكومة في تقديمها، يصدر على إثر هذا الاجتماع بالغ مشترك في الموضوع. تناقش هذه التصريحات والبيانات بمجلس النواب مع رئيس الحكومة وفق الترتيب المتفق عليه في ندوة الرؤساء، على أن توزع المدة الزمنية المخصصة للمناقشة للمجلس مناصفة بين الأغلبية والمعارضة[13].

من بين مظاهر تواصل الحكومة مع البرلمان، تلك المرتبطة بتقديم مشروع قانون المالية والتوجهات العامة للحكومة في الجانب الميزانياتي، واطلاع ممثلي الامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار قانون المالية هو الوسيلة والاداة التي من خلالها تمارس السلطة التنفيذية آلية عملها. وبالتالي من الإحالة إلى التصويت على مشروع قانون المالية هناك العديد من المراحل التي تحمل في طياته آليات تواصلية مهمة للحكومة للتفاعل مع الرأي العام والتجاوب معه بشأن الوضعية الاقتصادية.

وتنص المادة 215 من النظام الداخلي لمجلس النواب، أنه تطبيقا لأحكام المادة 47 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، يعرض الوزير المكلف بالمالية قبل 31 يوليو من كل سنة على لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة الموالية والذي يتضمن، تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية، وتقدم تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية إلى حدود 30 يونيو من نفس السنة، والمعطيات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والمالية، والبرمجة الميزانياتية الاجمالية لثلاث سنوات. ويكون هذا العرض موضوع مناقشة داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، ولا يتبع المناقشة بعد انتهائها أي تصويت.

كما تنص المادة 217، على أنه يجب أن يرفق مشروع قانون المالية بمذكرة تقديم تتضمن المعطيات المتعلقة باستثمارات الميزانية العامة والآثار المالية والتنمية الاقتصادية للمقتضيات الضريبية والجمركية المقترحة في المشروع،

[13] المادة 262 و263 من النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 243/24 بتاريخ الأربعاء 2 صفر 1446 الموافق ل 7 غشت 2024
https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/2024-09/RI2024F_0.pdf

بالإضافة إلى المذكرات والتقارير المنصوص عليها في المادة 48 المذكورة من أجل تسهيل مأمورية النائبات والنواب في دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية المعروض على المجلس. كما يمكن أن يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول الحسابات المجمعة للقطاع العمومي.

وبخصوص مناقشة مشروع قانون المالية داخل اللجان الدائمة، نصت المادة 221، على أنه تتولى لجنة المالية والتنمية الاقتصادية دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية، وبعد العرض الذي يقدمه الوزير المكلف بالمالية حول مشروع قانون المالية، تقوم هذه اللجنة بدراسة ومناقشة هذا المشروع وفق المسطرة التالية:

-الاستماع إلى البيانات والمعطيات الإضافية التي يقدمها الوزير المكلف بالمالية حول المشروع

-إجراء مناقشة عامة حول المعطيات العامة للمشروع والاختيارات التي يتضمنها، وسياسة الحكومة في تبني هذه الاختيارات واقتراحها

-يحدد مكتب اللجنة مدة هذه المناقشة على ألا تتجاوز ثلاثة أيام، يوزع فيها الوقت بين المتدخلين وفق قاعدة التمثيل النسبي

-إجراء المناقشة التفصيلية للمشروع مادة مادة طبقا للضوابط المنصوص عليها في المادة 189 من هذا النظام الداخلي

بخصوص مناقشة مشروع قانون المالية في الجلسة العامة التي تبث في غالب الأحيان على القنوات التلفزية لتمكين الرأي العام من متابعة مجريات المناقشة والتعرف على المستجدات التي حملها مشروع قانون المالية خاصة في الشق المتعلق بالجبايات والضرائب والجمارك والمناصب المالية وغيرها، كما تكون فرصة لممثلي الامة من تقديم تعديلاتهم على بنود المشروع والتعبير عن مواقفهم وآرائهم تجاه الوضعية الاقتصادية والسياسة المالية.

وتنص المادة 226، على أنه تجري مناقشة مشروع قانون المالية والتصويت عليه طبقا لأحكام الفصلين 75 و77 من الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية والمسطرة التشريعية المنصوص عليها في النظام الداخلي المتعلقة به، وتتم مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية في حصة زمنية إجمالية تحدد في ثمان 8 ساعات، ما لم يقرر مكتب مجلس

النواب خلاف ذلك، ويتم توزيعها على الفرق والمجموعات النيابية والنواب غير المنتسبين من طرف ندوة الرؤساء، على أن تخصص نفس المدة الزمنية للحكومة[14].

تعد مهمة مراقبة العمل الحكومي ثاني اختصاص بعد تشريع القوانين بمجلس النواب، وتمارس علنا وبشكل دائم، وذلك من خلال اللجان الدائمة المعنية بالمجلس، حيث يمكنها أن تطلب الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور الوزراء المعنيين، وتحت مسؤوليتهم. كما يمكن لمجلس النواب أن يشكل لجانا مؤقتة لتقصي الحقائق تقوم بإيداع تقارير حول الوقائع التي أقيمت لأجلها لمناقشتها خلال جلسات عامة للبث فيها، كما يمكن عند الاقتضاء إحالة هذه التقارير على القضاء من طرف رئيس مجلس النواب.

كما يمارس المجلس مهمة الرقابة في إطار الجلسات العامة، حيث تخصص جلسة عمومية كل أسبوع تقوم الحكومة بالإجابة على الأسئلة الشفهية التي يقدمها النواب، وتخصص جلسة عمومية يعرض فيها رئيس الحكومة البرنامج الحكومي عند تعيين الحكومة، وفي إطار الأسئلة الكتابية التي تسمح للنواب بمتابعة القضايا ذات الطابع المحلي.

وفي ظل الدستور فقد أصبحت مجموعة من المؤسسات والهيئات الدستورية ملزمة بتقديم تقرير عن أعمالها مرة واحدة في السنة على الأقل، والذي يكون موضوع مناقشة من قبل البرلمان. وبهذا فمهمة الرقابة تمارس في عدة أشكال، المناقشات في الجلسات العامة، الأسئلة، التقارير.

إن إرساء إطار مؤسساتي يتماشى مع الإطار الدستوري بشأن تعزيز علاقات التعاون والتكامل بين السلطة التنفيذية والتشريعية، كان أمرا ضروريا، بحيث تتولى الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة دورا محوريا في المجال المؤسساتي، وذلك راجع بالأساس لطبيعة عملها المتجسدة في تسهيل التعاون بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، وتنسيق العمل بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني، وكذلك العمل على تعزيز التواصل الحكومي.

[14] المادة 215 و217 و221 و226 من النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 243/24 بتاريخ الأربعاء 2 صفر 1446 الموافق ل 7 غشت 2024
https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/2024-09/RI2024F_0.pdf

كما تعتبر الحكومة أن النهوض بسبل التعاون بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وتعزيز التواصل الحكومي تمثل أولويات في برنامج عملها، وذلك من خلال عدد من الالتزامات التي رسمتها في البرنامج الحكومي.

تنطلق هذه الاستراتيجية من رؤية واضحة محددة الأهداف والآليات، وذلك من خلال تخصيص كل مجال من المجالات الأربع، التي تشتغل عليها الوزارة وهي العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والتواصل الحكومي، إضافة إلى مجال الإدارة والحكامة، بالهدف الاستراتيجي الخاص به والأوراش والمشاريع المتعلقة بذات المجال. وتتوخى هذه الرؤية تحقيق أربعة رهانات أساسية تتمثل في: المساهمة في الرفع من الإنتاج التشريعي والرقابي للمؤسسة التشريعية وتعزيز المبادرات التشريعية البرلمانية، وتعزيز أدوار المجتمع المدني ورفع قدرات الجمعيات وتقوية أنظمة تمويلها، وإرساء تواصل حكومي فعال ومؤثر في الرأي العام، ودعم المهام تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للشفافية والحكامة والتعاقد[15].

المحور الثالث:

الرقابة النيابية على أعمال الحكومة

يمكن القول، إن دستور 2011، جاء بجملة من الآليات التي تمكن البرلمان من أن يمارس وظيفته الرقابية على أعمال الحكومة بشكل فعال. هذه الآليات تتوزع بين وسائل محدودة الأثر كالأسئلة بشقيها الشفوية والكتابية، وتشكيل لجان تقصي الحقائق، بالإضافة إلى وسيلة أخرى تخص مجلس المستشارين فقط وهي: ملتمس مساءلة الحكومة.

أما النوع الثاني من الآليات، فيتعلق بتلك التي تؤدي إلى تحريك المسؤولية السياسية للحكومة. ونقصد هنا: ملتمس الرقابة ومسألة الثقة، مع حصر هاتين الوسيلتين على مجلس النواب فقط باعتباره منتخبا بالاقتراع العام المباشر[16].

[15] الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان. (2019). مشروع نجاعة الأداء. ص. 4.

[16] المدارسي، رشيد. (2019). الوظيفة الرقابية للبرلمان المغربي على أعمال الحكومة في ظل دستور 2011. عدد2، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا. ص. 195.

وإذا كانت هذه الوسائل الرقابية موجودة في دستور 1996، فإن دستور 2011 خفف من شروط اللجوء إليها، كتخفيض النصاب لطلب تشكيل لجنة تقصي الحقائق من قبل أعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين من الأغلبية المطلقة إلى الثلث فقط. كما استحدث وسيلة رقابية ذات بعد تقييمي، ويتعلق الأمر بوظيفة تقييم السياسات العمومية. وتتم ممارستها عبر تخصيص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

إذا كانت الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي، تعد أحد أهم مقومات الأنظمة البرلمانية، وشرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية، ووسيلة لمشاركة الأقلية في الحياة السياسية، وأداة فعالة للحد من استفراد الأغلبية بالسلطة واحتكارها، فإن تطبيقها بالشكل المتعارف عليه في الأنظمة العريقة في الممارسة البرلمانية، يختلف كثيرا عن واقع الرقابة المعتمدة في الدول غير الديمقراطية والدول التي تعيش حالة تحول ديمقراطي.

هذا الوضع، يفرض ضرورة إعادة النظر في أدوار وصلاحيات البرلمان في مجال الرقابة على العمل الحكومي من أجل تحقيق الحكامة الديمقراطية، وتطبيق الديمقراطية التشاركية، وضمان فعالية القوانين والسياسات العمومية التي تتولى وضعها البرلمانات في الدول السائرة في طريق البناء الديمقراطي.

ومن أجل تحقيق ذلك، عمل المشروع الدستوري بالمغرب على تخويل البرلمان عدة صلاحيات في مجال الرقابة على العمل الحكومي، كما تم منح المعارضة بالبرلمان وضعية متميزة وحقوق متعددة، ويبقى الهدف الأساسي من ذلك هو النهوض بالعمل البرلماني، والرفع من جودة القوانين والسياسات العمومية التي يتولى البرلمان تشريعها، ورد الاعتبار للبرلمان كمؤسسة دستورية لازمة لتحقيق الديمقراطية التمثيلية الحقة وليس الشكلية.

وفي هذا السياق، سنركز على السؤال كآلية للمراقبة المنبرية، حيث نص الفصل 100 على أنه تخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة.

تدلي الحكومة بجوابها خلال العشرين يوما الموالية لإحالة السؤال إليها.

تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة[17].

كما تطرق النظام الداخلي لمجلس النواب إلى تنظيم الأسئلة البرلمانية الموجة لأعضاء الحكومة وبالتالي تكون السلطة التنفيذية ملتزمة بالتجاوب معها. حيث نصت المادة 275 من النظام الداخلي في الباب الخامس المتعلق بالأسئلة على أنه: طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، يحق لكل نائبة أو نائب توجيه أسئلة كتابية أو شفهية إلى رئيس الحكومة حول السياسة العامة، وتقدم الأجوبة عنها خلال الثلاثين (30) يوما الموالية لإحالتها على رئيس الحكومة. تحدد باتفاق مع الحكومة جلسة واحدة كل شهر للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة. كما يحق لكل عضو من أعضاء المجلس توجيه أسئلة كتابية أو شفهية إلى الوزراء حول السياسات العمومية والقطاعية للحكومة تدلي الحكومة بجوابها عليها خلال العشرين (20) يوما الموالية لإحالتها عليها من لدن المجلس. تخصص جلسة يوم الاثنين لأسئلة النائبات والنواب وأجوبة الحكومة. تخصص للمعارضة نسبة من الأسئلة الشفهية خلال الجلسات العامة الأسبوعية والشهرية لا تقل عن نسبة تمثيليتها.

كما نصت المادة 276 على أنه: يجب أن يتميز السؤال بوحدة الموضوع، وألا يهدف إلى خدمة أغراض شخصية أو يتضمن توجيه تهمة شخصية إلى الوزراء الموجه إليهم السؤال. يقدم السؤال كتابة إلى رئيس المجلس موقعا عليه من واضعيه. يحيل رئيس المجلس السؤال على الحكومة. وفي الحالة التي لا تعلن فيها الحكومة استعدادها للجواب بعد انصرام الأجل، يمكن لصاحب السؤال أن يطلب تسجيله في جدول الأعمال وتقديمه في الجلسة الموالية. يخبر مكتب المجلس الحكومة بهذا الطلب وتاريخ الجلسة المعنية[18].

[17] الفصل 100 من دستور المملكة المغربية الصادر بالظهير الشريف رقم 91-11-1 في شعبان 1432 (29 يوليوز 2011).

[18] المواد 275 و276 من النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 243/24 بتاريخ الأربعاء 2 صفر 1446 الموافق ل 7 غشت 2024
https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/2024-09/RI2024F_0.pdf

المادة 278 نصت على أنه: طبقا للفصل 100 من الدستور، تخصص جلسة واحدة كل شهر للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة، وتقدم أجوبة رئيس الحكومة عليها خلال الثلاثين (30) يوما الموالية لإحالة هذه الأسئلة.

المادة 281 تنص على أنه: يتضمن جدول أعمال الجلسة المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة أسئلة مجموع الفرق والمجموعات النيابية والنواب غير المنتسبين وتنظم مناقشتها كما يلي:

-يتولى رئيس الحكومة الإجابة عليها

-يتم طرح الأسئلة في حدود دقيقة واحدة لكل سؤال

-تفتح المناقشة في شكل تعقيبات تعطى فيها الكلمة بالتناوب بين فرق الأغلبية وفرق المعارضة والمجموعات النيابية، مع مراعاة حقوق النواب غير المنتسبين

-يجيب رئيس الحكومة على التعقيبات

وبخصوص الأسئلة التي تليها مناقشة، نصت المادة 292 من النظام الداخلي لمجلس النواب، على أنه: يمكن للنائبات والنواب أن يتقدموا بأسئلة شفهية تليها مناقشة. عندما يتم إدراج أسئلة شفهية تليها مناقشة في جدول أعمال الجلسة، يبلغ الرئيس الفرق والمجموعات النيابية والنواب غير المنتسبين، ويفتح لائحة الراغبين في المشاركة في المناقشة، ويخبر الحكومة بذلك. تنظم المناقشة بالتناوب بين الأغلبية والمعارضة وعلى أساس قاعدة التمثيل النسبي.

تحدد الحصص الزمنية للمشاركة من طرف الفرق والمجموعات النيابية والنائبات والنواب غير المنتسبين على ألا يخل ذلك بالشروط المنصوص عليها في مقتضيات المادة 287 من هذا النظام الداخلي، وتخصم من الحصة الإجمالية.

وتنص المادة 293 على أنه: يمكن للنواب أن يتقدموا بأسئلة شفهية آنية تتعلق بقضايا ظرفية طارئة تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وتستلزم إلقاء الضوء عليها باستعجال من قبل الحكومة عن طريق مجلس النواب.

تسري مقتضيات المادتين 287 و291 من هذا النظام الداخلي على الأسئلة الآنية التي تتعلق بالقطاعات الحكومية المحددة في برنامج عمل الدورة المنصوص عليه في المادة 286 من هذا النظام الداخلي، أما الأسئلة الآنية الموجهة الأعضاء الحكومة غير المعنيين بالبرمجة السالفة الذكر فإنه لا يمكن أن يتجاوز عددها ثلاثة (3) أسئلة، وفي هذه الحالة تخصص دقيقتان لكل سؤال ونفس الحصة للحكومة[19].

وبخصوص الاسئلة الكتابية نصت المادة 297 من النظام الداخلي على أنه يعلن الرئيس في بداية الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية عن عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها، وعدد الأسئلة التي تمت الإجابة عنها وتلك التي بقيت بدون جواب بعد مرور الآجال القانونية المنصوص عليها في الفصل 100 من الدستور.

يتداول مكتب المجلس عند نهاية كل دورة حول وضعية الأسئلة الكتابية التي لم تتم الإجابة عنها. ويرفق بحصيلة الدورة تقرير في الموضوع.

نصت المادة 298 على أن تنشر الأسئلة الكتابية، وأجوبة أعضاء الحكومة عنها في الجريدة الرسمية للبرلمان.

وبخصوص تعهدات الحكومة خلال أجوبتها على الأسئلة الشفوية نصت المادة 299 و300 و301 على أنه: يضع مكتب المجلس رهن إشارة النائبات والنواب جردا بتعهدات الحكومة خلال أجوبتها على الأسئلة الشفهية.

تصنف قائمة التعهدات حسب القطاعات الحكومية وتوزع على الفرق والمجموعات النيابية والنواب غير المنتسبين وتنشر في الموقع الإلكتروني للمجلس وتوجه نسخة منها إلى رئيس الحكومة.

يتداول مكتب المجلس عند نهاية كل دورة حول وضعية التعهدات الحكومية، ويرفق بحصيلة الدورة تقرير في الموضوع. يمكن للحكومة الإجابة عن مال التعهدات التي تم جردها خلال جلسات الأسئلة الشفوية، وتوزع هذه الإجابة على الفرق والمجموعات النيابية والنواب غير المنتسبين، وتنشر في الموقع الإلكتروني للمجلس[20].

---

[19] المواد 278 و281 و292 و293 من النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 243/24 بتاريخ الأربعاء 2 صفر 1446 الموافق ل 7 غشت 2024
https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/2024-09/RI2024F_0.pdf

[20] المواد 297 و298 و299 و300 و301 من النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 243/24 بتاريخ الأربعاء 2 صفر 1446 الموافق ل 7 غشت 2024

في إطار العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، نص المشرع الدستوري، على أن تخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة. والحكومة ملزمة بالجواب عن أسئلة أعضاء البرلمان خلال العشرين يوما الموالية لإحالة السؤال إليها. وجدير بالذكر بأن هذه الأسئلة الأسبوعية تتعلق أساسا بالقطاعات الحكومية المختلفة، ويتولى كل وزير أو من ينوب عنه من أعضاء الحكومة، في حال غياب الوزير المعني لسبب ما، تقديم الجواب في جلسة عامة علنية يتم نقلها عبر أمواج الإذاعة والتلفزة العمومية، وذلك بهدف إطلاع الرأي العام الوطني على ما تقوم به كل من الحكومة والبرلمان في مجالي عملهما كل على حدة.

أما الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة للحكومة، فالدستور المغربي الجديد ينص في الفقرة الثالثة من المادة 100 على أن "تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة".

غير أن ما يلاحظ على جلسة الأسئلة الأسبوعية، خصوصا في ظل الدساتير السابقة، هو تكرار نفس الأسئلة تقريبا في كلا المجلسين، وتقديم الحكومة لنفس الأجوبة، مم جعل مسألة الثنائية المجلسية بالمغرب محل سؤال كبير، أدت إلى عدم متابعة المواطنين لأشغال البرلمان خلالها، كما أدت بالعديد من المهتمين بالشأن السياسي والدستوري إلى المطالبة بالتخلي عنها. لذلك فالمأمول في ظل الدستور الجديد، الذي ميز في الاختصاص بين مجلسي البرلمان، أن يتم تجاوز هذا الأمر، وذلك من أجل الرفع من جدية وجودة العمل البرلماني في مجال الرقابة على العمل الحكومي.

وعموما فآلية الأسئلة الأسبوعية، أبانت عن محدودية تأثيراتها السياسية، حتى لا يصل الأمر فيها إلى مستوى إثارة المسؤولية السياسية كما هو الشأن في ملتمس الرقابة. كما أن وجوب إدلاء الحكومة بجوابها على الأسئلة خلال العشرين يوما، يعتبر وجوبا معنويا، مادام لم يرتب المشرع جزاء على مجاوزة الأجل الدستوري، ومادام لم يمكن البرلماني من وسيلة لمقاضاة الحكومة بسبب تأخرها أو حتى رفضها الجواب على الأسئلة. كما أن هذا الوجوب يضيع نتيجة الغياب المتكرر لأعضاء الحكومة بسبب أو بدون سبب. وكل هذه الممارسات يفترض بطبيعة الحال أن تنقرض، احتراما لروح الدستور

https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/2024-09/RI2024F_0.pdf

الجديد، وإيمانا بأهمية الرسالة والدور الذي تقوم به كل من الحكومة والبرلمان في ظل الأنظمة الديمقراطية، وكذلك في ظل الأنظمة الطامحة لأن تكون ديمقراطية[21].

يعد التواصل البرلماني يعد أداة أساسية لا محيد عنها لتجسير الهوة بين المواطنات والمواطنين ومجلس النواب، وإعادة بناء روابط الثقة بينهما في سياق يتسم بخفوت وضمور أدوار ووظائف البرلمانات. ويلعب التواصل البرلماني دورا هاما في الترسيخ التدريجي للمشاركة المدنية، ولبرلمان القرب، حيث إن التوسيع من عملية مشاركة المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني في العمل البرلماني وتوطيد جسور الحوار والتعاون والشفافية بينهما من شأنه تجويد العمل البرلماني والرفع من مستوى أداء المهام التشريعية والرقابية والتقييمية التي يضطلع بها مجلس النواب. ويعزز الرقابة المواطنة على العمل البرلماني، حيث المواطن والمجتمع المدني شريكان في العمل البرلماني ومراقبان له في الوقت نفسه.

ونصت المادة 337 من النظام الداخلي لمجلس النواب على أنه: يحدد مكتب مجلس النواب في مستهل الولاية التشريعية استراتيجية لتواصل المجلس مع محيطه الخارجي، ولاسيما ما يتعلق بالإعلام والصحافة ومختلف هيئات ومؤسسات المجتمع المدني وذلك وفق أحكام الدستور والقوانين الجاري بها العمل.

كما نصت المادة 338 على أنه، تنفيذا للاستراتيجية التواصلية المعتمدة من طرف مكتب مجلس النواب، يعقد رئيس المجلس ندوة صحفية في نهاية كل دورة يقدم خلالها للصحافة ووسائل الإعلام حصيلة أعمال المجلس التشريعية والرقابية وتقييم السياسات العمومية وأنشطته الدبلوماسية. ويصدر مكتب المجلس بلاغا صحفيا عقب كل اجتماع يعقده.

[21] أحمد، مفيد. (2023). الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في الدستور المغربي الجديد. المقالات القانونية والإدارية والاقتصادية والسياسية. فضاء المعرفة القانونية.

وجاء في المادة 339، أنه ينظم رئيس المجلس الإجراءات الخاصة بمتابعة نشر وإذاعة ما يجرى في الجلسات العلنية للمجلس ولجانه عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وذلك لضمان تسهيل مهمة ممثلي هذه الوسائل في النشر أو الإذاعة بدقة لما يجرى من مناقشات.

وتضمنت المادة 340، أن مكتب المجلس يخصص قاعة للصحافة مجهزة بكل وسائل التواصل والاتصال السمعي والبصري، كما يتم اعتماد الصحفيين في إطار نظام خاص يحدده هذا المكتب، ويتم إخبار الصحفيات والصحفيين بكل أنشطة المجلس بواسطة وسائل التواصل الإلكتروني لتمكينهم من تغطية كل أشغال المجلس.

كما أكدت المادة 341 على أنه يمكن للفرق والمجموعات النيابية أن تعقد بمناسبة الأنشطة التي تقوم بها، وفي نهاية كل دورة، ندوة صحفية تبرز فيها مواقفها من كل القضايا التي تدارسها المجلس. كما يقوم رؤساء اللجان بتقديم تصريحات صحفية عقب انتهاء أشغالها المتعلقة بالتشريع والمراقبة والدبلوماسية مع مراعاة مبدأ سرية أعمال اللجان الدائمة. وأعطت المادة 342 الحق لكل نائبة أو نائب بمبادرة منه أو بمساعدة إدارة المجلس إنشاء موقع إلكتروني وفق مقتضيات وضوابط يحددها مكتب المجلس، مع مراعاة مبدأ سرية أشغال اللجان الدائمة بالمجلس ويتضمن هذا الموقع المعطيات التالية: مقترحات القوانين، الأسئلة الشفهية والكتابية، المداخلات في الجلسات العامة وداخل اللجان الدائمة، التعديلات، التقارير، المهام الخارجية وأي أنشطة أخرى ذات طبيعة نيابية.

ونصت المادة 343 على أنه تمنح جائزة سنوية للصحافة البرلمانية تنظم مسطرة منحها بقرار المكتب مجلس النواب[22].

إن تنصيص المشرع الدستوري على العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ورسم حدود تعاونهما وتكاملهما، لم يكن خيارا إراديا فقط، بل ضرورة حتمية للارتقاء بالممارسة الديمقراطية وبالأداء الحكومي والعمل النيابي من جهة، وتكريس العلاقة التواصل بين الحكومة والبرلمان بمنطق التعاون والتكامل. بما يسمح للسلطة التنفيذية من

[22] المواد من 237 إلى 243 من النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 243/24 بتاريخ الأربعاء 2 صفر 1446 الموافق ل 7 غشت 2024
https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/2024-09/RI2024F_0.pdf

تطبيق وتنزيل برامجها ومبادراتها وسياساتها العمومية، وجعل عملها محط المسائلة والمراقبة البرلمانية وهو ما من شأنه أن يعزز الشفافية والحكامة والمسؤولية.

المحور الرابع:

الوسائط التواصلية الحديثة وسبل تجويد الأداء الحكومي والنيابي

يعتبر الفضاء العمومي الميدان الأرحب والمجال المنفتح والأوسع، الذي يتيح الفرصة لجميع أفراد المجتمع للوصول إليه والانخراط فيه، من أجل تبادل الأفكار ووجهات النظر بشكل ديمقراطي وعقلاني، وإبراز مختلف الآراء والمواقف حول القضايا التي تهم الشأن العام، والمواضيع التي تجسد الاهتمامات المشتركة للأفراد، وله جانبان: جانب مادي، وآخر لا مادي أو معنوي، فأما الجانب المادي للفضاء العام فهو الحيز المكاني أو الجغرافي الذي يحتضن نشاطات الفاعلين مثل المقاهي والساحات العمومية والنوادي، وغيرها من الأماكن والمجالات التي تشكل نقطة التقاء وتجمع للمواطنين والنخب من أجل مناقشة الأفكار والاحداث والمواضيع ذات الطابع العمومي.

أما الجانب اللامادي أو الرمزي للفضاء العام، فتمثله وسائل الاعلام بمختلف أنواعها، حيث استطاعت هذه الوسائل أن تنقل النقاشات العمومية من قلب الساحات العامة، إلى القنوات والصحف والاذاعات، لتتسع بذلك دائرة الجماهير المهتمة بالقضايا ذات الشأن العمومي، وتصبح بفضل وسائل الاتصال الجماهيرية ذات طابع جماهيري واسع، يحق لأي مواطن أن يدلي برأيه فيها، وأن يسمع صوته ويشارك عقله مع عموم المواطنين على قدم المساواة دون إقصاء، مما يضع حدا لاحتكار الدولة للمجال العمومي[23].

أدى التطور التكنولوجي المتسارع الذي عرفه الاعلام والاتصال، والتأثيرات اللامتناهية للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال على جميع النشاطات الإنسانية بدون استثناء، إلى إعادة النظر في جملة من المفاهيم والمصطلحات الكلاسيكية التي تغير مدلولها من معناه التقليدي، إلى معان جديدة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات الحاصلة في مجال الاتصال والاعلام، ومن جملة هذه المفاهيم التي تطور مدلولها مفهوم الفضاء العمومي، فقد أدت تكنولوجيات الاعلام والاتصال عموما، والشبكات الاجتماعية خصوصا إلى إعادة تجديد هذا المصطلح ليكون أكثر قدرة على مواكبة التغييرات

[23] قواسم، بن عيسى. (2020). رهانات الفضاء العمومي الافتراضي وشبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا. المجلد 3. (العدد،9). مجلة مقدمات، الجزائر: ص 89-117.

الحاصلة في هذا المجال، حيث ظهر مفهوم الفضاء العام الافتراضي الذي يتجاوز المفهوم المادي الجغرافي القديم لمصطلح الفضاء العمومي، ليصل مداه إلى الكونية، حيث يمكن ضمن هذا الفضاء المعلوم مناقشة القضايا الإقليمية والعالمية العابرة للأوطان والقارات، والتي تجسد ما يسمى بالمواطنة العالمية، مثل قضايا المناخ والامراض المعدية العبرة للحدود كفيروس كورونا وغيرهما من القضايا والظواهر الأخرى[24].

وأثرت الطفرة التواصلية في المجال العام وقضاياه ونقاشاته، فتم التطرق إلى مواضيع كانت إلى وقت قريب محظور تداولها، وتم كسر جمود دائرة صنع القرار، وأنماط المشاركة السياسية، كما أسهمت في إعادة الاعتبار للمواطن العادي ولآرائه واتجاهاته، ومصالحته مع واقعه بفعل التحولات الجذرية التي طالت المجتمعات سواء على مستوى طبيعة الاستهلاك والإنتاج أو في مستوى القيم والأفكار والرموز، في ظل نظام عالمي منفتح، لا يؤمن بالحدود، ويسعى جاهدا لكسرها وتجاوزها.

وفي هذا السياق، لم تسهم شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب، فقط في إعادة تشكيل المجال العام كما عهدناه من قبل، بل أسهمت أيضا في توسيع نطاقه، وتمديد فضاء فعله وتفاعله. ومن ثم، فالمجال العام الواقعي لم يعد محصورا في الأطر الجغرافية أو السياسية أو الثقافية التي كانت ترسم حدوده، بل بات له رافد معتبر على الشبكات، يطول من خلاله جمهورا ذا هوية افتراضية خالصة، وليس لبعض منه أدنى فكرة عما هو المجال العام المادي.

كما أنه ليس من الدقة كثيرا الادعاء بأن شبكات التواصل الاجتماعي هي وسيط كباقي الوسائط لاسيما التقليدية منها، إنه كذلك في جزء منه، لكنه أيضا فاعل مركزي وأساس، إذا لم يكن على مستوى الفعل المباشر، فعلى الأقل باعتباره بيئة تسهل التفاعل من خلال تعبئة الرأي العام.

صحيح أن دور هذه الشبكات أساسي ومحوري في إعادة بناء رأي عام، مرتكز وقائم على توافر مجال عام، لكن ذلك لا يكفي في حد ذاته، إذا لم يتم خلق جسور تصريف القرارات والمداولات بين هذا المجال الافتراضي والمجال العام على أرض الواقع[25]. لم يعد مقتصرا استخدام المنصات التفاعلية وشبكات التواصل الاجتماعي على الافراد والمنظمات المدنية فقط،

[24] قواسم، بن عيسى. (2020). مرجع سابق. ص 89-117.
[25] اليحياوي، يحيى. (2015). الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكم والدمقرطة. دراسة بحثية. منشورات مركز الجزيرة للدراسات. قطر، الدوحة: ص. 9.

بل صارت الحكومات والبرلمانات تستخدم هذه الوسائل الاتصالية الحديثة للترويج لأنشطتها وسياساتها وبرامجها وأيضا منابر لعرض حصيلة عملها وانجازاتها والتزاماتها، كما هو الشأن بالمغرب على غرار باقي دول العالم.

سارعت الحكومة خلال عرضها لحصيلة العمل المرحلية 2021-2024، إلى استخدام منصات التواصل الرقمية والعوالم الافتراضية للترويج لمنجزاتها والتزاماتها، حيث خرج رئيس حكومة المملكة المغربية يدافع عن حصيلة عمل الحكومة، عبر منصات التواصل الاجتماعي مطلا على جمهور واسع من المغاربة يستعرض المنجزات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالدرجة الأولى، كنوع من التواصل مع الرأي العام، وذلك مباشرة بعد عرض وتقديم الحصيلة أمام مجلس النواب. وتلا ذلك أعضاء الحكومة الذين خرجوا للتواصل مع الرأي العام من بوابة "الافتراضي" للترويج لمنجزاتهم القطاعية وعرض حصيلتهم على مستوى القطاعات الوزارية مسنودة بالأرقام والمعطيات، وأيضا بالرسوم والصور الفنية ومقاطع فيديو على صفحاتهم الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بالنظر إلى الاقبال المتزايد على مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات التفاعلية من قبل المغاربة، مما يجعلها منابر تواصلية بامتياز لصالح الحكومة لترويج برامجها ومنجزاتها.

وعيا منها بأهمية التواصل الحديث وخاصة التواصلي الرقمي الفعال، سارعت الحكومة إلى إنشاء حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي بما توفر هذه المواقع من خاصية التفاعلية السرعة وسهولة الانتشار، للتواصل مع المواطنين، حيث بلغ الحساب الرسمي لرئيس الحكومة المغربية على "فايسبوك" أزيد من مليون متابع، وذلك بهدف متابعة أنشطة رئيس الحكومة وتمكين الرأي العام من الاطلاع عليها والتفاعل بشأن القضايا والمواضيع التي يطرحها.

بهدف تعزيز التواصل الحكومي والتفاعل مع المواطنات والمواطنين، أطلقت الحكومة البوابة الإلكترونية www.alhoukouma.gov.ma، لتكون بمثابة جسر تواصلي يربط بينها وبين المواطنين. وتمكن البوابة من التعريف بجميع البرامج والأنشطة التي تقوم بها الحكومة، وتقديم مختلف الشروحات المتعلقة بها للمواطنين، قصد تمكينهم من تتبع الإجراءات الحكومية، والوقوف على التقدم الحاصل في تنزيل مختلف الأوراش، من خلال معطيات دقيقة ومحيَّنة.

وتعرض هذه البوابة، المحاور الرئيسية الثلاث للبرنامج الحكومي وهي: "تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية"، و"إنعاش الاقتصاد لخلق فرص الشغل"، و"تكريس فعالية الإدارة لخدمة المواطن". كما تتيح البوابة للمواطنين إمكانية الاطلاع على "مقتطفات من الخطب والأنشطة الملكية"، وكذلك التعرف على مدى تقدم مختلف البرامج الحكومية على غرار "الدعم

الاجتماعي المباشر". أما "آخر المستجدات" فتنقسم إلى قسمين: "فضاء الأخبار" الذي يعرض الأخبار الآنية، و"ملفات ومقالات" تسلط الضوء على العديد من الملفات بشكل معمق. كما توفر البوابة "مكتبة الفيديو" وروابط خاصة بها على منصات التواصل الاجتماعي.

ولتحقيق التفاعل المرجو مع الرأي العام، تتيح بوابة "الحكومة"، من خلال قسم "شارك/ي برأيك"، إشراك المواطنات والمواطنين في إبداء آرائهم ومقترحاتهم بخصوص برامج وإجراءات الحكومة. وجدير بالذكر، أن موقع "الحكومة" هو باللغة العربية ومُتاح على الحاسوب والهاتف المحمول[26].

لجأ بعض وزراء الحكومة إلى إطلاق مجموعة "كبسولات" قصيرة بالصوت والصورة من أجل التعريف بأهم المنجزات التي تم تحقيقها خلال نصف الولاية الحكومية الحالية. حيث قدم بعض وزراء الحكومة في "الكبسولات"، بعض الأوراش التي تم الاشتغال، مع التعهد بإطلاق مشاريع أخرى فيما تبقى من عمر الولاية الحكومية. ولعل لجوء الوزراء إلى الوسائط الرقمية من أجل تقديم حصيلتهم المرحلية كان بمثابة رد على الانتقادات التي وجهت إلى أعضاء الحكومة، خاصة من قبل جانب المعارضة بمجلس النواب بخصوص ضعف تواصلهم، مما يعتبر تطورا نوعيا في الخطاب السياسي للحكومة مع جماهير مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك وانستغرام ومنصة إكس"، خاصة فئة الشباب وبالتالي إيصال منجزاتها ومشاريعها إلى أكبر عدد من المواطنين. ولعل هذا الشكل الجديد من التواصل قد يخلق صورة إيجابية عن الأداء التواصلي الحكومي لدى مختلف الشرائح المجتمعية من خلال القدرة على الوصول إليها دون الحاجة إلى وسائط إعلامية أو برلمانية. لكن هذا لن يعوض مسألة الحضور الحكومي داخل البرلمان، إذ أنه من الضروري أن يحرص أعضاء الحكومة على التواجد باستمرار داخل البرلمان، للإجابة على الأسئلة الشفوية أو الكتابية وأن يحرص رئيس الحكومة على احترام المواعيد الدستورية بالحضور إلى جلسة المساءلة الشهرية، فهذا الحضور المتواصل هو الذي سيكسب الحكومة تأثيرا على الرأي العام.

بدوره أطلق مجلس النواب النسخة الجديدة للبوابة الالكترونية المخصصة للمجلس خلال السنة الجديدة 2020. وتعكس البوابة الالكترونية الجديدة أنشطة مجلس النواب بخمس لغات العربية والأمازيغية والفرنسية والانجليزية،

[26] الموقع الالكتروني للحكومة المغربية
/https://alhoukouma.gov.ma

بالإضافة إلى الاسبانية. وتبرز البوابة الجديدة عمل مختلف هيئات المجلس بجميع أشكالها من أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية، والمجموعات الموضوعية واللجان النيابية ولجنة العرائض إلى مكتب المجلس ونواب الأمة. وتعمل البوابة الالكترونية الجديدة لمجلس النواب، على تعزيز التواصل بين المواطنات والمواطنات مع منتخبيهم بمختلف جهات وأقاليم المملكة، وذلك بتخصيص حيز للاتصال بالنائب البرلماني يتيح للمواطنين صياغة الرسالة والتعبير عن انشغالاته وإرسالها قصد معالجتها وتلقي الأجوبة بشأنها.

وبالمقابل، وتفاعلا مع علاقة مجلس النواب بالحكومة، خصصت الموقع الجديد للمجلس حيزا لنشر أسئلة النواب البرلمانيين مع أجوبة أعضاء الحكومة في مجالات وقطاعات مختلفة، بالإضافة الى نشر تعهدات وإلتزامات الحكومة. وتكرس هذه البوابة الجديدة كذلك تفاعل مع المواطنين والمواطنات وتكريس الديمقراطية التشاركية، عبر تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع والتعليق على مقترحات ومشاريع القوانين قيد الدراسة باللجان، بالإضافة الى التواصل مع هيئات المجلس ومع النواب البرلمانيين.

وتتضمن النسخة الجديدة للبوابة الالكترونية، إدارة الكترونية وتبسيط الخدمات وضمان الحق في الوصول إلى المعلومة البرلمانية من مشاريع ومقترحات قوانين وتقارير اللجان النيابية وأجوبة الحكومة، ومحاضر وفيديوهات مجلس النواب، وأرشيف الولايات التشريعية السابقة[27].

إن الحديث عن علاقة الحكومة والبرلمان خاصة في الجانب التواصلي والإعلامي يطبعها الكثير من الجدل والاختلاف، وذلك بالنظر إلى الطبيعة السياسية والبنية الحزبية لمكونات كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وبالتالي يظل ذلك التنافس والصراع، قائما ويظهر بشكل جليا داخل الجلسات المخصصة للأسئلة وتقديم الحكومة الأجوبة عليها.

[27] الموقع الالكتروني لمجلس النواب المغربي

https://www.chambredesrepresentants.ma/

خاتمة:

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن الخروج بها من خلال تتبع مسار العمل البرلماني هي خفوت الدورين التشريعي والرقابي للبرلمانيين، والتواري خلف المبادرات الحكومية والانشغال أكثر بمجالات السجال والجدال السياسيين وهي مسالة ليست بجديدة، وإنما تشكل الاستمرارية لردح من الزمن البرلماني المغربي، حيث نجد أن الدافعية للعمل تنقص وينخفض منسوبها عندما يتعلق الأمر بممارسة العمل الرقابي ويزداد الأمر بخصوص الفعل التشريعي، حيث يبقى الملاذ بالنسبة للعديد البرلمانيين هو الدخول التحامل السياسي الذي غالبا ما تنتهي بالصخب، مما ينتج عنه البعد عن مقاربة القضايا الحقيقية للعمل البرلماني، وأيضا إشكالات السياسات العمومية. وتظل السجالات غير المجدية للتأسيس للعمل البرلماني الجيد بمثابة الدور البديل الذي لا يكلف البرلماني أي جهد أو مثابرة عكس العمل التشريعي والرقابي الذي يستوجب التنقيب والاجتهاد والإبداع لمسايرة وتيرة الاداء الحكومي.

إن المعطيات السابقة، تؤشر على أن العلاقة بين الحكومة والبرلمان مازالت خارج عن نطاق أدوات الضبط التي جاء بها دستور 2011، حيث عناصر الاستمرارية قائمة وثابتة، ولم يستطع الناظم الدستوري تفكيكها بفعل موانع مختلفة ومتباينة من حيث التأثير والتي يلعب فيها سلوك الحكومة دورا محوريا، حيث قواعد المنافسة البرلمانية تلعب لصالح الحكومة، وتزيد من متاعب البرلمان نحو تأكيد الذات وإعادة الاعتبار، والوضع يوحي أيضا في كثير من الأحيان، بأن هناك اقتناع من لدن البرلمان والبرلمانيين بهذا الدور المحدود في ظل وجود سيل من الإكراهات الذاتية والموضوعية، والتي تندرج وتصنف في إطار ما هو بنيوي ووظيفي وسوسيولوجي وقانوني.

ينبغي على الحكومة فيما تبقى لها من الولاية أن تبلور استراتيجية إعلامية متكاملة لا ترتبط بظرفية سياسية أو اجتماعية خاصة، يشكل فيها التواصل المنتظم والمدروس آلية أساسية في التفاعل مع مكونات الرأي العام يسودها العمل الملموس، وقول الحقيقة مهما كانت مؤلمة والانكباب على فتح الملفات الحارقة بروح المسؤولية، وتغليب المصلحة العامة على أية خلفية سياسية أو انتخابية ضيقة. كما ينبغي عدم ارتكاز أعضاء الحكومة بشكل كبير على مؤثري ومؤثرات مواقع التواصل الاجتماعي، الذين يكونون بعيدين تماما عن نبض الشارع وهمومه، حيث إن دورهم يكون محدودا على المنصات

التواصلية، في حين أن للتواصل الحكومي قواعده التي يجب أن يتم الانضباط إليها كالدينامية والحركية والتجاوب الشخصي والمباشر والتفاعل مع المواطنين والنزول إلى الميدان والتواصل عبر وسائل الإعلام الوطنية.

كما أن الحكومة مطالبة بعدم تهريب النقاش العمومي بشأن العديد من القضايا والمواضيع الطارئة، إلى الساحات الافتراضية أو التجمعات التي تكون موسومة بطابع انتخابي، بل الامر يتعلق بفتح النقاش أمام البرلمان ومن منصاته وجلساتهم، وتمكين نواب الامة من ابداء رأيهم والتفاعل مع انتظارات المواطنين ونقل تطلعاتهم إلى الحكومة والتجاوب معها.

لائحة المراجع

أولا: النصوص القانونية

- دستور المملكة المغربية الصادر بالظهير الشريف رقم 91-11-1 في شعبان 1432 (29 يوليوز 2011).
- النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 243/24 بتاريخ الأربعاء 2 صفر 1446 الموافق ل 7 غشت 2024

ثانيا: الكتب

- عزي، عبد الرحمان. (1992). عالم الاتصال. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- حجازي، مصطفى. (1992). الاتصال في العلاقات الإنسانية والإدارية. ط 2. دار الطليعة. بيروت.
- عواج، سامية. (2019). الاتصال في المؤسسة: المفاهيم-المحددات-الاستراتيجيات. ط 1. منشورات مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

ثالثا: المجلات والدوريات

- المدارسي، رشيد. (2019). الوظيفة الرقابية للبرلمان المغربي على أعمال الحكومة في ظل دستور 2011. عدد2، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.
- بن عمروش، لمشونشي. (2019). الاعلام الجديدة والمجال العام الافتراضي: دراسة في المفهوم والاطر النظرية. المجلد 4. (ع2). مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر.
- قواسم، بن عيسى. (2020). رهانات الفضاء العمومي الافتراضي وشبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا. المجلد 3. (العدد،9). مجلة مقدمات، الجزائر.
- عيساوي، الطيب. (2021). أهمية وسائل الاتصال في تعزيز الاتصال المؤسساتي الخارجي. عدد 12. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة.
- أحمد، مفيد. (2023). الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في الدستور المغربي الجديد. المقالات القانونية والإدارية والاقتصادية والسياسية. فضاء المعرفة القانونية.

رابعا: التقارير والدراسات

- اليحياوي، يحيى. (2015). الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكم والدمقرطة. دراسة بحثية. منشورات مركز الجزيرة للدراسات. قطر
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان. (2019). مشروع نجاعة الأداء.
- حصيلة نصف الولاية الحكومية. (2021-2024). 30 شهرا من الانجازات .
- دليل التواصل العمومي. (2019). دور التواصل ووسائل الإعلام من أجل حكومة أكثر انفتاحا.

https://www.mmsp.gov.ma/sites/default/files/publications/GuideCommunicationPublique_090220 21_Ar.pdf

خامسا: المواقع الالكترونية

- الموقع الالكتروني للحكومة المغربية https://alhoukouma.gov.ma
- الموقع الالكتروني لمجلس النواب https://www.chambredesrepresentants.ma/

سادسا: مراجع أجنبية

- Marie Helene, Westphalen. (1992). Le dictionnaire. Tréangle édition. Paris.
- Liiane Demont. Alain Kempt. (2006). Communication Des Entreprises. 2eme édition. Armand colin édition. France.